

دور المرأة في مواجهة الفقر من خلال التمكين الاقتصادي لها

The role of women in facing poverty through economic empowerment

أ.د حامد نور الدين⁽¹⁾، د. يسين بوبكر⁽²⁾Nouredine Hamed⁽¹⁾, Yacine Boubakeur⁽²⁾جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية، ⁽¹⁾nhamed@ju.edu.saالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، ⁽²⁾y.boubakeur@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/27 تاريخ القبول: 2021/03/20 تاريخ النشر: 2021/03/29

ملخص:

تحتاج المرأة لفسحة من السيطرة والتحكم بالموارد الاقتصادية والمالية، مما يؤدي بها الى الانتقال من موقع اقتصادي معين الى حالة أفضل منه، وهذا ما يؤدي بها الى زيادة الاستقلالية المادية، كما ان التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن النظر اليه من زاوية المعيلات اللواتي فقدن العائل الاسري، ودمجهن في مشروعات صغيرة ومتوسطة او غير ذلك، بهدف ضمان در النقد الشهري للعائلة. وما هذا إلا أحد أوجه محاربة الفقر واحتواءه. ومن كل ما تقدم يهدف هذا البحث إلى تعريف التمكين وأنواعه وتحديد معايير تمكين المرأة، وتعريف الفقر ومستوياته، ودور الدولة في محاربة الفقر، بعض التجارب في مواجهة الفقر من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة، وأما النتائج المتوصل إليها فيمكن إجمالها فيما يلي:

- ضبط مصطلحات التمكين وأنواعه، التعرض لكيفيات تمكين المرأة في مختلف الجالات، تحديد مفهوم الفقر ومستوياته سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وطرق معالجته، التعرض لبعض التجارب في معالجة الفقر من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة

كلمات مفتاحية: التمكين الاقتصادي للمرأة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، الفقر..

تصنيفات JEL: J.10

Abstract:

Women need to gain control and control of economic and financial resources, leading them to move from a given economic position to a better state, which leads to increased physical autonomy. From the point of view of the breadwinners who have lost the family breadwinner, their integration into small and medium-sized enterprises, etc., in order to ensure the monthly cash payment of the family., This is only one aspect of fighting poverty and containment.

From all of the above, this research aims to define empowerment and its types, define criteria for empowering women, define poverty and its levels, the state's role in combating poverty, some experiences in facing poverty through women's economic empowerment, and the results obtained can be summarized as follows: Define the terms and types of empowerment, Exposure to ways of empowering women in various fields Defining the concept of poverty and its levels, whether in developing or developed countries, and ways to address it., Exposure to some experiences in addressing poverty through the economic empowerment of women

Keywords: economic empowerment of women, small and medium-sized enterprises, poverty.

JEL Classification Codes: J.10

المؤلف المرسل: نور الدين حامد، الإيميل: nhamed@ju.edu.sa

1. مقدمة:

التمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة. والتمكين الاقتصادي للمعيلات هو عملية إدماج النساء الفقيرات غير العاملات ممن فقدن عائل الأسرة في مشروعات متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر بهدف ضمان وجود دخل شهري منتظم مع مراعاة الخلفيات الثقافية والقدرات المهنية للنساء بما يتوافق وظروف المجتمع المحلي.

وفي هذا الشأن، يشير موقع تمكين الأمم المتحدة للمرأة، الى أن المرأة إذا لعبت دورا في سوق العمل مثل الرجل فسوف تضيف 28 تريليون دولار أمريكي أو 26% للنتائج المحلية الإجمالي العالمي، وبتحليل 500 شركة وجد أن الشركات التي لديها تمثيل المرأة في المناصب الادارية تحقق عائدا لحقوق المساهمين بنسبة 34% من الشركات التي لديها تمثيل أقل، ويهتم المجتمع الدولي بالمرأة وكانت الاحداث في أواخر القرن العشرين حافلة فيما يتعلق بمواضيع التنمية البشرية والحقوق الانسانية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، ومنها المؤتمر العالمي لحقوق الانسان (فيينا 1992) والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة 1994) والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (بكين 1995) وإعلان قمة الألفية (2000-2015) وجاء الهدف الثالث بالحض على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنتدى الاقتصاد والمرأة العربية (الكويت 2003) والذي حث على ادماج تنمية المرأة ضمن خطط التنمية الوطنية للحكومات العربية، وعقدت الدورة الواحدة والستون للجنة وضع المرأة وهي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الفترة من 13 حتى 24 مارس 2017، وكان موضوعها التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير، وهذه اللجنة انشئت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 11 في 21 يونيو 1946 لإعداد توصيات بشأن تعزيز حقوق المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والتعليمية. والمبادئ

العامة للأمم المتحدة سبعة مبادئ أساسية تهدف إلى توجيه المؤسسات التجارية والمؤسسات غير التجارية إلى العمل على إرساء مبدأ المساواة في الفرص وعدم التمييز بين الجنسين في سوق العمل، وتعزيز دور المرأة في المناصب القيادية بالمؤسسات، ودمج هذه الآليات في سياسات تطوير المؤسسة (البنك الدولي، 2018، ص 143).

ومما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو دور المرأة في مواجهة الفقر من خلال التمكين الاقتصادي لها؟

والتي تنبثق منها الفرضيات التالية:

- التمكين الاقتصادي للنساء يعني مكافحة الفقر وسط النساء.
- تمكين المرأة اقتصاديا يتم من خلال: التعليم النوعي الإبداعي، وتعزيز الحريات وإصلاح الإعلام، والسياسات الاقتصادية.
- من أهم عوامل وأسباب تطور المجتمعات وتنميتها إشراك النساء في صنع السياسات والخطط التنموية لضمان تحقيق منفعة عادلة للنساء.
- كما يمكننا تحديد أهداف البحث في العناصر التالية:
 - 1- تعريف التمكين وأنواعه
 - 2- تحديد معايير تمكين المرأة
 - 3- تعريف الفقر ومستوياته
 - 4- دور الدولة في محاربة الفقر

5- بعض التجارب في مواجهة الفقر من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة

واعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج النظري الأكاديمي في الجزء الأول من البحث وذلك في تحديد مفاهيم التمكين وأنواعه وكذلك الفقر وطرق معالجته، وفي الجزء الثاني اعتمدنا على إبراز بعض التجارب في هذا الميدان أي في مواجهة الفقر من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة.

2. تعريف التمكين وأنواعه

1.2 تعريف التمكين:

يعرف التمكين لغوياً بأنه تمكن الشخص من الشيء .

يعرف التمكين بأنه: العمليات التي يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع النشط لمساعدة جماعة أو

مجتمع ما في تحقيق تأثير معين لتحقيق مطالب شرعية لهم.

وتمكين المرأة عملية مركبة، تعني بإيجاد الخبرات والإمكانات المادية والفنية التي لا توفرها التنشئة

الاجتماعية للمرأة، إلى جانب إيجاد تصورات ذاتية للمرأة عن نفسها تنطوي على الثقة وشجاعة اتخاذ

القرار، والرأي الصائب، فضلاً عن تغير النظرة التمييزية للمجتمع ضدها، والتمكين بهذا المعنى ليس تدريباً

بل هو عملية اجتماعية، نفسية توفر للمرأة فرصة الإسهام في حياة المجتمع، وتعزز أدوارها الايجابية سواء في

البيت أو في العمل، أو في علاقتها مع الآخرين.

إن تمكين المرأة يعني مساعدتها على التطور وزرع الثقة بالنفس والتخلص من معوقات الانجاز

ومشاركتها الفعالة في المسؤوليات، ويمكن النظر إلى مفهوم التمكين من زوايا عديدة منها ما هو ذو بعد

مجتمعي يدعو إلى إفساح المجال للمرأة لكي تشارك في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

ومن ثم إعطائها القدرة على التحكم في كافة خياراتها وتشجيع التنمية وتحفظ النمو السكاني (ثائر رحيم

كاظم، 2016، ص4)

2.2 أنواع التمكين: يمكن حصر الأنواع الرئيسية للتمكين في الاتي (مركز شؤون المرأة، فلسطين، 2014،

ص 14).

أ- التمكين الذاتي :

ويقصد به السلوكيات المتعلمة والتي تم تحقيقها على المستوى الشخصي والذاتي للنساء عن طريق مشاركتهن

في برامج تدريبية ونوعية ساهمت في احداث تغيرات إيجابية على المستوى الشخصي مما عزز امكانيتهن

وقدراتهن الذاتية في المجالات التالية:

-**الثقة بالنفس:** والتي توضح الصورة التي تدركها المرأة عن نفسها كنتيجة لتجارها مع محيطها الاجتماعي والتي تظهر مدى احترام واعجاب الآخرين لها من خلال الانطباع الداخلي الذي يتكون عند المرأة عن طريق نظرة الآخرين لها.

-**قدرتها على مواجهة المشاكل** وتحمل المسؤولية عن طريق اتباع أساليب إيجابية في تحليل أسباب المشكلة والمرونة في إيجاد بدائل مختلفة لاختيار الحل الأمثل مما يعزز قدرتها على الاعتماد على نفسها.

-**قدرتها على المبادرة** نحو التغيير والتطوع الناتج من ذات المرأة من خلال توجهات وارشادات القائمين على البرامج التدريبية بهدف معالجة جوانب تمس حياة المرأة ودرها على النطاق الاسري والمجتمعي، حيث تستطيع البرامج التدريبية ان تلعب دورا حيويا في حث النساء على تغيير سلوكهن بهدف تحقيق اهدافهن على المستوى الشخصي والعائلي والمجتمعي.

وتعتمد هذه القدرات على امتلاكها مهارة الحوار مع الآخرين عن طريق تبادل الأفكار ووجهات النظر والقدرة على إدارة النقاش والاستماع الجيد مما يؤدي الى فهم مواقف الآخرين ووجهات نظرهم وبالتالي يعمل على تحسين العلاقات.

ب- التمكين الاجتماعي:

التمكين الاجتماعي هي الزيادة المتحققة على قوة المرأة وادوارها الاجتماعية والتي تتمتع بها ضمن اطار العائلة والمجتمع عن طريق مشاركتها المتواصلة في البرامج التدريبية، مما يكسبها بعض المهارات والقدرات عن طريق معرفتها وقدرتها المتعلقة في اتخاذ القرارات الاسرية والمكانة التي تتمتع بها داخل الاسرة والمربطة بالأدوار والمهام التي تعكس هذ المكانة، بالإضافة الى مشاركتها بالقيام بأدوار مجتمعية عن طريق العمل بشكل تطوعي بدون مقابل مادي ضمن مشاريع وبرامج تنمية تخدم مجتمعها المحلي مما يساهم في تحسين مكانتها الاجتماعية ضمن نطاق المجتمعات وذلك أن المشاريع المجتمعية تتيح فرصة المشاركات للتطبيق العملي للمعرفة التي اكتسبتها خلال تدريبها في حياتها اليومية.

ت- التمكين المؤسسي:

يهدف التمكين المؤسسي الى تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى الى النهوض في مجال المرأة وزيادة دور جميع المؤسسات التي تهتم بالمرأة والعمل على إيجاد شبكة اتصال بين صانعي السياسات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة في مختلف القطاعات.

ث- التمكين السياسي:

يتبلور التمكين السياسي للتمكين في دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرارات وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني وزيادة تمثيلها في المؤسسات الإقليمية والدولية؛

ج- التمكين القانوني:

يسعى الإطار القانوني الى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة وتضمن حقوقها من خلال:

- العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة؛
- مدى توعية المرأة في حقوقها القانونية؛
- تطبيق جميع الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للمرأة؛

ح- التمكين الاقتصادي:

وقد تطور مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة نظرا لأهمية ولحرص كافة الهيئات الدولية والمحلية للنهوض بدور المرأة في المجتمع، فمن خلال التمكين الاقتصادي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع اقتصادي أدنى الى موقع اقتصادي اعلى وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، كالممتلكات العينية والأجور و ما إلى ذلك، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة أي يرتبط تمكين المرأة بمدى امكانيتها في الحصول على الثروات الاقتصادية المادية والعينية ومدى قدرتها على التحكم في تلك الثروات لأطول فترة ممكنة.

2.2 معايير التمكين للمرأة :

تعرف الأمم المتحدة تمكين المرأة بخمسة معايير رئيسية وهي (فاطمة بكدي ومليكة بكدي، 2017، ص 171):

-الشعور بالكرامة؛

-الحق في تحديد خيارها؛

-الحق في الحصول على الموارد والفرص؛

-الحق في السيطرة على حياة واحدة داخل وخارج المنزل؛

-القدرة على التغيير الاجتماعي لإيجاد نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدلا وطنيا ودوليا، ومن بين

المؤشرات التي تقيس التمكين الاقتصادي للمرأة نجد:

المساهمة الاقتصادية: مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية؛

الفرص المتاحة اقتصاديا: نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسب دخل المرأة الى دخل الرجل؛

المشاركة في اتخاذ القرارات: الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات؛

التعليم والصحة: الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علميا، نسبة تعليم النساء.

3. الفقر ومستوياته:

1.3 تعريف الفقر:

يعتبر الفقر من أكثر المفاهيم التي تم تعريفها من أوجه مختلفة ومتعددة، وأكثرها شيوعا هو: " أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة " (باقر محمد علي وردم، 2003، ص 79)

ومن التعريفات التي تأتي مصاحبة لتعريف الفقر هو تعريف حد الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبندود غير الغذائية لأفراد الأسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء، ومن يقعون فوق الحد الفاصل هم غير الفقراء، "وقد حدده البنك

الدولي في تقارير التنمية بأنه 400 دولار للفرد سنويا عام 1990 " (بلقاسم سلاطينية، إسماعيل قيرة، علي غربي، 2003، ص 18)

وحاليا ينظر إلى الفقر على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التعرف على مستوى الفقر من خلالها، فبالإضافة إلى فقر الدخل ، هناك أيضا مفهوم فقر القدرات ، بمعنى أن " الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة " وهذا المفهوم يعني أن هناك مواصفات لا بد أن تتوفر في الفرد حتى يستطيع الحصول على حياة جيدة ، وهي التي تقوم على التعليم / الصحة / الدخل ، وهي الجوانب التي تضمنها تعريف التنمية البشرية الذي ينص أن التنمية هي، " تطوير وتنمية العنصر البشري بما يؤدي إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه في شفافية وحرية وديمقراطية " بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر . (سعد طه علام، 2006، ص 23)

ويختلف دليل الفقر البشري بين الدول النامية ودول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كما يلي :
(تقرير التنمية البشرية، 2006، ص 295)

أ- دليل الفقر البشري للبلدان النامية:

يعمل دليل الفقر البشري للبلدان النامية على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية والمتضمنة في دليل التنمية البشرية:

- حياة مديدة وصحية وتقاس بالاحتمال بعدم العيش إلى الأربعين
- اكتساب المعرفة ويقاس بمعدل الأمية لدى البالغين
- مستوى معيشة لائق ويقاس بالمتوسط غير المرجح لمؤشرين: النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم سبل الحصول المستدام على مصدر مياه محسن والنسبة المئوية للأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم.

ب - دليل الفقر البشري لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

يقوم دليل الفقر البشري لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بقياس أوجه الحرمان في نفس الأبعاد الواردة في دليل الفقر البشري للبلدان النامية، كما يتضمن أيضا الاستبعاد الاجتماعي، وبناء على ذلك يبرز ذلك الدليل أوجه الحرمان في أربعة أبعاد هي:

- حياة مديدة وصحية وتقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (بين 16 و 56 عاما) الذين يفتقرون إلى المهارات الوظيفية في الإمام بالقراءة والكتابة
- مستوى معيشة لائق ويقاس بالنسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر (50% من متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة المعيشية)
- الاستبعاد الاجتماعي ويقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (12 شهرا أو أكثر)

2.3 مفهوم الفقر من وجهة نظر البنك الدولي:

أصبح استخدام تعريف البنك الدولي لمستوى الفقر في العالم أحد ثوابت أدبيات تقييم الفقر ووضع استراتيجيات مكافحته، وهو التعريف الذي يشير بأن الفقر هو من يقل دخله عن دولار واحد يوميا، ولكن ما مدى منطقية وموضوعية هذا التعريف؟

يجادل "ميشيل تشوسادوفسكي" أستاذ الاقتصاد الكندي في أن تعريف البنك الدولي يمثل تشويها لحقيقة الفقر في العالم وخصائصه، ويقول في كتابه الشهير "عولمة الفقر" أن تحديد مؤشر أدنى من دولار واحد يوميا للفقر هو تحديد تعسفي لأن ذلك يعني أن من يصل دخله إلى أعلى من دولار واحد يوميا لا يصنف فقيرا وهذا تقييم غير منطقي لأن الشواهد تؤكد بأن مجموعة كبيرة من السكان الذين قد يصل دخلهم إلى 3 أو 5 دولارات يوميا تظل فقيرة لأنها ضمن ظروفها الاقتصادية غير قادرة على الوفاء بالمصروفات الأساسية من الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم. (نورالدين حامد، 2013، 97)

وللقضاء على هكذا شكل من الفقر حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000، أهداف التنمية للألفية، وذلك حتى سنة 2015، وذلك ضمن ثمانية مجالات وهي (نورالدين حامد، 2013، ص 135):

- استئصال الجوع والفقر الشديدين، وإنقاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وإنقاص نسبة سوء التغذية إلى النصف.
- تحقيق شمولية التعليم الابتدائي، وضمان تمكن جميع الأطفال من إكمال التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة الجنسية، وتمكين النساء من حياتهن، وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمفضل بحدوث ذلك بحلول 2005، أو في فترة لا تتجاوز العام 2015.
- تخفيض نسبة وفيات الطفولة، وإنقاص نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.
- تحسين صحة الأمومة، وتخفيض معدل الوفيات إبان الحمل والوضع بمقدار ثلاثة أرباع.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز/ السيدا)، والملاريا، وأمراض أخرى.
- ضمان الاستقرار البيئي، وإنقاص نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الآمن.

- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية، وإصلاح أنظمة المعونات والتجارة، مع معاملة لأفقر البلدان.

إذا إجمالاً تسعى هذه الأهداف الثمانية إلى التخفيف من الفقر وذلك بتحسين مؤشرات التنمية البشرية التي تعتبر جد مهمة لأنها تعتبر مؤشر اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، "ويتألف مؤشر التنمية البشرية من عناصر كثيرة من أهمها: طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة " (اليونيسيف، 1998، ص 94)

وكل عنصر من العناصر السابقة يشتمل على عناصر أخرى كثيرة سنكتفي في كل منها على بعض العناصر فقط، فمثلاً عنصر طول العمر يشتمل على عنصر معدل الوفيات دون الخامسة ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الوفيات الرضع وغيرها، ولقد استخدم معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كمؤشر رئيسي لقياس هذا العنصر، وذلك لأنه ينطوي على عدة مزايا:

أولها: من المعروف أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة هو حصة تشكيلة واسعة من المدخلات، مثل الصحة الغذائية للأمهات، ومدى معرفتهن بالأمور الصحية (مستواهن التعليمي)، ومستوى التغطية التحصينية ومعدل استخدام أملاح معالجة الجفاف عن طريق الفم، وتوافر خدمات حماية

الأمومة والطفولة، وتوفير الدخل والغذاء للأسرة، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وتوفير شبكات الصرف الصحي، والسلامة العامة لبيئة الطفل.

وثانيها: أن مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل حساسية وتأثراً على سبيل المثال من مؤشر حصة الفرد من الدخل الوطني الخام.

3.3 دور الدولة في مكافحة الفقر:

ولذلك فلا بد من إجراءات تؤدي إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايدته تمهيدا للقضاء عليه في المجتمع، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم بها المستثمرون أو القطاع الخاص...، وبالتالي فلا مناص من أن تتولى الدولة مسؤولية وعاء التخفيف من الفقر والحد منه بل والقضاء عليه، وهذا الواجب على الدولة يعتبره الأستاذ الدكتور عبد المجيد قدي من المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة، حيث يقول: "لقد أفرزت العولمة وضعاً جديداً في العلاقات الاقتصادية الدولية...، وأدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف...، وفتح المجال لظهور وظائف جديدة، لعل من أبرزها (عبد المجيد قدي، 2005، ص 21)

1. محاربة الفقر والتخفيف من حدته: وذلك بضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، وهذا من خلال الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية، والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارات ورفع المعدلات الإنتاجية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء وتوجيهها لاهتمام أيضاً بالهياكل القاعدية، وكذلك العمل على تحسين ظروف سوق العمل وزيادة المرونة فيه، وتخلص الحكومة المركزية من بعض المهام لصالح الحكومات المحلية و/أو حكومات الولايات، وهذا ما يؤدي إلى ضمان الشفافية والفعالية في تسيير الأموال العمومية من جهة وضمان وصول الخدمات إلى مستحقيها من جهة ثانية، خاصة إذا تم إشراك المنظمات غير الحكومية في هذا المسعى.

هذا بالإضافة إلى وظائف جديدة أخرى هي:

2. محاربة الفساد الاقتصادي: ويتم ذلك من خلال :

- الزيادة في مساحة الديمقراطية للحياة الاقتصادية.

- إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية.
 - تفعيل أنظمة المعلومات بين الدول لمحاربة السوق الموازية وغسيل الأموال والمخدرات والرقيق الأبيض، ...
 - 3. **حماية المستهلك:** ويتم ذلك من خلال وضع معايير السلامة الصحية والأمنية، وضبط قواعد الصنع مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك.
 - 4. **الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي:** لأن هذا النوع من البحث لا يغري الخواص. في بلداننا. لعدم مردوديته، ولذلك فالدولة مجبرة على التكفل به وإقامة المؤسسات الكفيلة بإنجاز هذه البحوث.
 - 5. **حماية البيئة:** باعتبار البيئة عنصرا هاما في جلب الموارد، كما أصبح من الضروري حمايتها من خلال التنمية المستدامة.
- ويتمثل دور الدولة في مواجهة الفقر في نواحي عديدة من أهمها (سعد طه علام، 2007، ص 119):
1. **العمل الحكومي في القطاعات الاجتماعية:** وذلك في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية، وكل تلك النواحي تتولاها الدولة، وهي جانب أساسي من مسؤولياتها، والتقدم في النواحي الاجتماعية تلك ينعكس على الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم معدل النمو في المجتمع، ففي ظل العمل الحكومي في تلك المجالات حققت دول عديدة تقدم اجتماعي أعلى مما يتيح مستوى دخلها (الصين، سريلانكا، شيلي، كوستاريكا، كولومبيا)، ونقيض ذلك نجد أن النمو المرتفع اقتصاديا في غياب العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة في مجال التنمية الاجتماعية (البرازيل، باكستان)
- وقد توصل "إيمانويل بلدا شي" وآخرون (إيمانويل بلداشي وآخرون، 2005، ص 20) من وجود علاقة إيجابية بين معدلات الالتحاق بالمدارس أو سنوات الدراسة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، كما أن لصحة السكان أهمية كبيرة في ذلك، حيث أن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب، ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثر للأنشطة الإنتاجية، كما أن زيادة العمر المتوقع بمقدار

سنة واحدة ترتبط في المدى الطويل، بزيادة معدل النمو إلى ما يبلغ 4 نقاط مئوية في كل البلدان النامية والبلدان الصناعية.

2. دور الدولة في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخل الحقيقية للفقراء: في إمكان الدولة استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء، حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التي ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل كالقطاع الزراعي، فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات، فزيادة أسعار السلع الزراعية (كالقطن، والأرز، والقمح،...)، يؤدي إلى حصول الزراع على دخول أعلى وعلى حصول العمالة الزراعية على أجور أفضل مما يؤدي إلى رفع مستوى القطاع الريفي والحد من الفقر فيه.

3. الاستثمار في رأس المال البشري: والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، ومن ثم أعلى أجرا ودخلا وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، حيث أصبح من المعلوم أن الفقر هو فقر القدرات وليس فقر الموارد.

وقد بينت دراسة قام بها "أريك أ.ها نوستيك و دنيس كيمكو" (أريك. أ، هانوسك و دنيس كيمكو، 2005، ص 16) أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته شائعة تماما، وحتى في البلدان النامية التي توجد بها قطاعات صغيرة نسبيا من الصناعة التحويلية والخدمات كثيفة الاستخدام للمهارات تبين أن للمهارات تأثيرا قويا على النتائج، ولئن كان الكثير من البحث الكمي حول أهمية المهارات جاء في الأساس من البلدان المتقدمة، فإن الصورة النوعية تصدق على الكثير من البلدان النامية أيضا.

4. تسعير الغذاء وتنويعه: إن تحرير الاقتصاد وإطلاق حرية السوق والأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وفي الدول الفقيرة حيث مستويات الدخل منخفضة، ومع ازدياد أسعار الغذاء ستزداد معاناة الفقراء، ومن ثم فلا بد من دور للدولة لضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات، وذلك سواء بتحديد السقف السعري لكل سلعة ضرورية، أو شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة وبذلك تخفض

الهوامش التسويقية التي يغالي الوسطاء في الحصول عليها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب السقوف السعرية يستخدم أيضا بالنسبة للخدمات الأساسية في عديد من دول الاقتصاديات الحرة.

5. توجيه مشروعات التوظيف والاستثمارات للمناطق الفقيرة: إن الفقر ينتشر عادة في التجمعات التي تكثر فيها البطالة، وإن من أهم أساليب الحد من البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل في المجتمع مشروعات التوظيف العامة، وهي الممولة من ميزانية الدولة والتي تنصب أساسا على الخدمات مثل إنشاء المرافق والطرق وغيرها...، وهي ذات مردود مالي في المجتمع بما يدفع بعملية التنمية ومن ثم إتاحة المزيد من فرص العمل في المستقبل، كما أنها تشغل كثير من العمالة في المدى القصير وتعمل على الحد من البطالة. كما أن الدفع بالاستثمارات إلى هذه المناطق يعد ضروري لطول حرمانها، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر فيها، ويعد الوصول إلى الفقراء وإشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج التي تخدمهم من أهم عوامل نجاح تلك المشروعات في تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم، وهو الشغل الشاغل للبنك الدولي عند تقديم مساعداته ودعمه.

4. مبادرة "أجفند AGFUND" بإنشاء بنوك للفقراء في الدول العربية (15):

يعتبر برنامج الخليج العربي لدعم متطلبات الأمم المتحدة الإنمائية بإنشاء بنوك الفقراء في الوطن العربي كإحدى المبادرات الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي لمحاربة الفقر والتخفيف من حدته في المجتمعات الفقيرة بالوطن العربي، وتهدف بنوك الفقراء إلى تقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء اعتمادا على مبدأ الثقة، بعيدا على القيود والضمانات التي تفرضها البنوك التقليدية، وذلك لرفع المستوى المعيشي لتلك الفئة ولكي تصبح قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتسهم في دعم مجتمعاتها.

ويستهدف مبدأ الإقراض متناهي الصغر شريحة أفقر الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وهم الذين استهدفتهم (أهداف الألفية للتنمية)، التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى ما نسبته 50% بحلول العام 2015، هؤلاء الذين تضيق أمامهم — بل وتعدم — فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وبناء عليه فإن تمويل مشروعات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر تأتي وفق آلية مرنة تتمحور حول الآتي:

1. تحديد الفئة المستهدفة من شريحة أفقر الفقراء والأسلوب الذي يتبناه كل بنك بما يتناسب وأوضاع المجتمع.
 2. اتباع آلية إقراض مرنة قد لا تتطلب من المقترض ضمانات أو رهن ممتلكات لقاء الحصول على القرض.
 3. حرية كاملة للمقترضين في اختيار أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية على أساس معارفهم ومهاراتهم. وتضمن نشاطاتهم بعض البرامج التي تشجع التنمية الاجتماعية وتساعد الفقراء على الادخار.
5. خاتمة:

إن الهدف من تمكين النساء اقتصاديا هو المساهمة في إدماج المرأة وخاصة الفقيرة في صلب عملية التنمية وتمكينها من الحصول على فرص المشاركة في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وبما يؤدي إلى التحسين المستمر لأوضاع النساء وأوضاع أسرهن على المستوى العام..

كما أن التمكين الاقتصادي للنساء يعني مكافحة الفقر وسط النساء.. وهذا يؤدي بل يقتضي بناء قدرات النساء عن طريق مساعدتهن على امتلاك المهارات والقدرات اللازمة في التخطيط والإدارة والاتصال والتفكير الإبداعي وقيادة المجموعات وغيرها .

غير أن تعزيز مشاركة المرأة اقتصاديا يقتضي ثقافيا الاعتراف بقدرات النساء والتعامل معهن على أساس قاعدة المساواة والمواطنة والحقوق الإنسانية، والاهتمام ببرامج التدريب لرفع مستوى أداء المرأة في كافة المجالات، والاستمرار بها لضمان ديمومة العطاء وكي لا تنقطع الصلة بين الأجيال المؤهلة، وتشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية وجمعيات تمكين المرأة اقتصاديا، إذ من المعلوم أن الجمعيات وخاصة تلك المتخصصة منها (علمية , وتعاونية , وتسويقية..) من أهم عوامل وأسباب تطور المجتمعات وتمييزها. وإشراك النساء في صنع السياسات والخطط التنموية لضمان تحقيق منفعة عادلة للنساء.. وضرورة تكاتف جهودهن من أجل التأثير على السياسات الاقتصادية الوطنية.

ومن القضايا الملحة إنشاء صندوق للنساء الفقيرات لأغراض الادخار والإقراض يتم تطويره إلى بنك نسوي من أجل توفير مصادر التمويل لتصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع المدرة للدخل للنساء عامة والنساء الأكثر فقراً والأكثر تهميشاً في الريف والحضر.

6. قائمة المراجع:

1. أريك أ. هانوسك ودينيس كيمكو، (2005)، ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم؟ التمويل والتنمية، جوان 2005، البنك الدولي، ص: 42 – 54.
2. إيمانويل بلداسي وآخرون، (2005)، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟ التمويل والتنمية، جوان 2005، البنك الدولي، ص: 10 – 22.
3. بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، علي غربي، (2003)، عولمة الفقر: المجتمع الآخر ... مجتمع الفقراء والمحرومين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
4. باتر محمد علي وردم، (2003)، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
5. تقرير التنمية البشرية 2006.
6. نائر رحيم كاظم، (2016)، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل/ العلوم الانسانية /المجلد 24/ العدد 2، ص: 4 – 19.
7. سعد طه علام، (2006)، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة.
8. عبد المجيد قدي (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
9. فاطمة بكدي ومليكة بكدي، (10 أبريل 2017)، التمويل الأصغر وتمكين المرأة اقتصاديا مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني: "تعزيز مشاركة المرأة في رهانات التنمية المحلية، - تحديات وحلول -"، جامعة علي لونيسي البليدة 02، الجزائر.
10. نورالدين حامد، (2013)، "آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11. نورالدين حامد، (2011)، "علاقة الفقر بالتنمية البشرية في الدول النامية . دراسة حالة الجزائر . " ، مجلة الحقيقة (مجلة أكاديمية محكمة تصدر دوريا عن جامعة أدرار - الجزائر، العدد 17، ص: 135 - 152.
12. واقع التمكين الاقتصادي للمرأة ، (2014)، مركز شؤون المرأة ، غزة، فلسطين .
13. يونيسيف، (1998)، أوضاع التعليم الأساسي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ملتقى التربية - الشاملة، 8 إلى 10 ديسمبر 1998، بسكرة، الجزائر، ص: 94 - 116.
14. أجفند يؤسس 14 بنكاً للفقراء في أفريقيا ويلتزم بخدمة 20 مليون مستفيد خلال 5 Agfund.org، سنوات، 180 أبريل 2017.